تنازع ــ ضرائب ورسوم جمركية ــ وحدة السداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عن ذات مشمول البيـــان الجمركى الواردة به السلع محل الضرائب الجمركية ــ عن مشمول بيان جمركى اخر لوجوب السداد عـــــن مشمول كل بيان مستقل ٠

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مـــــارس سنة ٢٠٠٢ المادة /٥ ، ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ٠

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضـع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية بحيث لا يُعفى منها إلا بنص خاص ، وأجـــاز استثناءً من ذلك الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضـــــاع التى يُحددها وزير المالية ٠

ومن حيث إن الثابت من الأوراق أن مستشفى الخليفة العام التابعة لمديرية الشئون الصحيـــة بمحافظة القاهرة قد استوردت سيارة ماركة شيفرولية شاسية رقم ٧١٩٧٥٣٤ حيث أفرج عنها تحت نظام الإفـراج الجمركى المؤقت بالبيان الجمركى رقم ٧٦٨٦ م س فى ١٩٨٣/٩/٣ بعد أن تعهدت بأداء ما عليها من ضرائـب ورسوم جمركية فى حالة عدم ارتجاعها فى نهاية المشروع أو عدم صدور قرار بإعفائها ٠ وقد انتهت مدة الإفراج المؤقـت دون صدور قرار بالإعفاء ، وخزنت السيارة المذكورة لدى مصلحة الجمارك مهمل وليس تنازل ، ولم تقم مستشفـى الخليفه العام باعادة تصديرها خلال المدة المحدده للتخزين الأمر الذى حدا بمصلحة الجمارك إلى بيع السيـارة بالمزاد العلنى بتاريخ ١٣، ١٤/١/١٩٩٨ تحت لوط رقم (١٣) بمبلغ ١٤٨٠٠ جنيه حيث تم خصـــــم مبلغ ١٤٨٠ جنيه (١٠٪ من قيمة المبلغ) لصالح المبيعات الحكومية وتبقى منه مبلغ ١٢٣٢٠ جنيه خصـــم من قيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السيارة وقدرها ١٧٦٩٥ جنيه وأسفر الخصم عن مديونيـــة مستشفى الخليفة العام بمبلغ ٤٣٧٥ جنيه ، ومن ثم يتعين إلزام محافظة القاهره (مديرية الشئون الصحية) أداء هذا المبلغ لمصلحة الجمارك ، ولا ينال مما تقدم ما ورد بكتاب مديرية الشئون الصحية بمحافظة القاهـــرة المؤرخ ٢٠٠١/٧/١٨ من أن منطقة الخليفة الطبية قد أصدرت الشيك رقم ٣٢٦٤٤٤ بمبلـــــــــــــغ ٢٥٤٩,٠١ جنيه لصالح مصلحة الجمارك ، لأن المبلغ المشار إليه خاص برسوم وضرائب جمركية مستحقـــــة على مشمول البيان الجمركى رقم ٥٩٥١م٥ وليس البيان الجمركى رقم ٧٦٨٦ م س فى ١٩٨٣/٩/٣ محـــل النزاع الماثل ، وبذلك يضحى كتاب مديرية الشئون الصحية بمحافظة القاهرة سالف الذكر غير قائم علـــــــى أساس سليم من الواقع أو القانون جديراً بالالتفات عنه ٠ **(فتوى رقم ٥٣٠ ملف رقم ٣٢/٢/٣١٧٠)**